

"دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة" وتاريخ المغرب

نشأ مفهوم "دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة" (Subaltern Studies) في شبه القارة الهندية في أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم. ويركز هذا المفهوم على دراسة تاريخ الفئات الاجتماعية المهمشة وعلى "قدرتها على الفعل" (agency) بقصد التأثير على مجرى مصيرها. ومن ثمة فهو يستند على نقد مزدوج، إذ ينتقد في نفس الآن المدرسة التاريخية الكولونيالية البريطانية والمدرسة الوطنية الهندية، ويعاب عليهما نخبويتهما، سواء أكانت تلك النخبوية بفعل التمركز حول الذات الأوروبية أم نتيجة للنزعة الوطنية الضيقة.

والواقع أنه منذ بداية القرن العشرين، برزت مجموعة من المبادرات الفردية أو الجماعية في البلدان الغربية، تهدف كلها إلى إعطاء الكلمة إلى من لا صوت لهم في التاريخ، فاهتمت بالمهمشين والبسطاء والفقراء والرقيق والانحراف والإجرام والسحر والأسطورة... وقد ظهرت مفاهيم جديدة من قبيل "التاريخ المنظور إليه من أسفل" (histoire vue d'en bas) الذي استعمله مؤرخو الثورة الفرنسية كألبير سوبول (Albert Soboul) في الخمسينيات من القرن الماضي، وتطور تاريخ العمل والعمال مع المؤرخ البريطاني البارز إدوارد طومسن (Edward P. Thomson). أما بالولايات المتحدة الأمريكية،

فيدين تاريخ المهمشين بظهوره للسوسيولوجيا والأنتروبلوجيا الثقافية وتأثير اليسار الجديد. فيما رسمت أعمال إرنست لابروس (Ernest Labrousse) والجيل الثاني من مدرسة الأنال (Annales) مسار تاريخ المجالات الاجتماعية المهمشة بفرنسا، مستفيدة من أبحاث ومقاربات الأنتروبلوجيين. وظهر مفهوم "التاريخ المجهري" (microstoria) في إيطاليا في السبعينيات، وألح على تدقيق المعالجة بتغيير مقياس الملاحظة. يلح إدواردو كريندي (Edoardo Grendi) مثلا على أن إدراك كيفية اشتغال المجتمعات يتم بكيفية أفضل إذا ما وقع الانتباه إلى الهوامش أكثر من المركز. ذلك أن الانتباه إلى الهوامش يتيح فرصة تلمس المدى الذي تتركه شتى أشكال السيطرة أمام تحرك الفاعلين. وبدأ الاهتمام بالمهمش بآسيا في اليابان في الستينيات مع تاريخ الحياة الاجتماعية بالبوادي.

وقد انطلق مفهوم "دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة" من الأبحاث في التاريخ الاجتماعي الهندي مع أسماء لامعة مؤسِّسة من أمثال راناجيت وها (Ranajit Guha) وياطري سبيفاك (Gayatri Spivak)، ثم انتقل عبر مسار متنوع معقد لملاقاة البراديغمات السابقة عنه في العالم الغربي. لقد عرف هذا المفهوم، من ناحية أولى، مسارا جغرافيا، إذ انتقل بالتدريج من الهند إلى بريطانيا والولايات المتحدة، ثم أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا. أما بالنسبة لبقية أوروبا (باستثناء إيطاليا)، لا سيما فرنسا، فإنها لم تتبن هذا المفهوم سوى بصفة متأخرة، عند نهاية القرن الماضي. كما عرف ذات المفهوم، من ناحية ثانية، انتقالا ضمن الحقول الدراسية حيث نزح من التاريخ إلى غيره من ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية، خاصة بعد التقائه بمفاهيم نقدية أخرى في أتم عنفوانها مثل "الدراسات ما بعد الكولونيالية" (postcolonial studies) و"الدراسات الثقافية" (cultural studies) التي كانت جزءا من فورة المفاهيم المرتبطة بـ "ما بعد الحداثة" (postmodernity). هكذا تبنت هذا المفهوم حقول أخرى مثل الدراسات الأدبية والإبستمولوجية والأنثروبولوجية، وبذلك، يكون الامتداد الجغرافي قد ترافق بالنسبة لهذا المفهوم باتساع مدى إجرائيته، إذ انتقل بصفة تدريجية من دراسة حالة الفلاحين الهنود إلى حقول أوسع فأوسع حتى أصبح يمثل جانبا أساسيا من الانتقادات الموجهة للحداثة المتمركزة

حول التجربة الغربية الأوروبية، وإن كان هذا المفهوم نفسه لا يسلم من بعض المراجعات[1].

أما في المغرب، فإن تطويع هذا المفهوم لم يحصل بعد سوى بصفة محتشمة، وقد استخدمته الدراسات الأدبية والنسائية. وفي مجال الدراسات التاريخية، قليلون هم أولائك الذين استخدموا هذا المفهوم، وهم إما من تكوين أنجلوساكسوني أو لهم انفتاح كبير على الأبحاث المكتوبة بالإنجليزية. إلا أن هذه الملاحظة لا تمنع من كون العديد من الأبحاث التاريخية المغربية، المكتوبة في جزء هام منها باللغة العربية، قد تصدت للبحث في المجالات الاجتماعية المهمشة من خلال اهتمامها بالتاريخ الاجتماعي الذي عرف ازدهارا ملحوظا بالمغرب خلال السبعينيات وما تلاها، في إطار تطور مدرسة الأنال الفرنسية وانتشار إشعاعها العالمي. ومن بين مواضيع مثل هذه الأبحاث يمكن الإشارة إلى الرقيق والفقر والعامة إلخ..

ورغبة من الجمعية المغربية للبحث التاريخي في الانفتاح على القضايا المنهجية والإبستمولوجية الكبرى التي تثير الاهتمام على الصعيد العالمي، وبتعاون مع مختبر المغرب والعوالم الغربية: التاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - ابن مسيك، بالدار البيضاء، فإنها عقدت، يومي 18 و19 يونيو 2008، ندوة في نفس موضوع "المجالات الاجتماعية المهمشة". ولعل المقاربة الأساس لهذا اللقاء تمثلت في توفير المناسبة لباحثين من مشارب وتخصصات متنوعة لمقابلة تجاربهم المختلفة في هذا الميدان ومحاولة تطويع وتكييف مفهوم « Subaltern Studies » ضمن سياق الأبحاث التاريخية المغربية. ومن بين المحاور التي سعى هذا الملتقى إلى تناولها بالدرس:

نشأة مفهوم « Subaltern Studies » وتطوره وحدوده.

1. للمزيد من الإطلاع في الموضوع، يرجى الرجوع إلى هذا الموقع:
HYPERLINK:"http://www.monde-diplomatique.fr/2006/02/CHATTERJEE/13178" www.monde-diplomatique.fr/2006/02/CHATTERJEE/13178
HYPERLINK:"http://www.monde-diplomatique.fr/2006/02/CHATTERJEE/13178" FÉVRIER 2006 HYPERLINK "http://www.monde-diplomatique.fr/2006/02/CHATTERJEE/13178" - Pages 22 et 23.

مدى إجرائيته بحسب حقول البحث المختلفة.

الآفاق المنهجية للتاريخ الاجتماعي بالمغرب.

دراسة الحالات العينية (النوع أو "الجندر"، الفئات الاجتماعية المهمشة، الفقر، الرقيق، الطوائف الدينية إلخ...).

ويعتبر هذا المجلد الذي هو بين يدي القارئ ثمرة الملتقى المذكور، بعد أن تم جمع جل المداخلات المقدمة خلاله، وإخضاعها للمراجعة والتنقيح. وقد تم الاحتفاظ في النهاية بعشر مقالات، واحد منها بالفرنسية والتسعة الباقية بالعربية. وتتوزع هذه المداخلات من حيث توجهها العام إلى ثلاثة مستويات هي: البعد النظري المؤطر لهذا الحقل الجديد في الدراسات الاجتماعية، ثم بعض الفئات الكبرى المصنفة ضمن المجموعات المهمشة وأخيرا بعض النماذج المحددة التي تبرز فيها ظاهرة التهميش.

البعد النظري

تلتقي أربع مداخلات في بعدها النظري العام أو المرتبط بهذا الحقل من الدراسات بالذات، وهي مقالات كل من ذ. عبد المنعم الشقيري و ذ. إدريس المغراوي و ذ. إبراهيم القادري بوتشيش و ذ. خليل السعداني.

تطرح مداخلة ذ. الشقيري سؤالا محوريا يرتبط بالعقلنة: هل هي حقيقة كونية على الرغم من منبتها الغربي في الأصل أم أنها ظاهرة نسبية، تتصل بدائرة ثقافية محددة، هي الغرب، بما لا يمنع من أن يكون للثقافات الأخرى منطقها الخاص و"عقلنتها" المتميزة؟ بعد تتبع لمختلف التعاريف التي أعطيت للعقلنة سواء في مجال العلوم البحتة أو العلوم الإنسانية والاجتماعية، وسواء في ميادين البحث أو في مجالات التطبيق، يخلص المؤلف إلى أن العقلنة ظاهرة إنسانية لا تنحصر في مستوى حيازة الإنسان للعقل، بل تتخطاه إلى الممارسة والتعلم من التجربة، مستعملة اللغة باعتبارها أحد أوجه العقلنة، وما يترتب على ذلك من قدرة على التنبؤ بنتائج التفاعلات والأفعال. كل هذا يؤول إلى أهمية العلم كأرقى تجليات العقلنة. وبما أن الحضارة الغربية قد حققت أعلى درجات التقدم العلمي والتكنولوجي، فإنه يمكن القول إنها تمثل أعلى مقياس

للعقلنة في تاريخ البشرية. بيد أن هذه الخلاصة تطرح، بالنسبة للثقافات غير الغربية، جملة من الأسئلة من قبيل: هل ينبغي تغيير الأسس والتربة التي تستند إليها هذه العقلنة؟ هل ينبغي التخلي كليا عن العقلنة بالتخلي عن المقتضيات المحركة لها ؟ أم يجب النهوض بها مع تحملنا مسؤولية تبعاتها؟ وهل هناك كيفيات للعقلنة عوض كيفية واحدة ؟ كيف يمكن أن تكون العناصر والحوافز القيمية والفنية والرمزية ... الخارجة عن العقل والعقلنة محركا أساسيا في مسار العقلنة للثقافات الأخرى وإن اتخذت أشكالا وأوجها متعددة مخالفة للنموذج الغربي ؟

وبعد أن يعرض الباحث لآراء العديد من المفكرين والأنتروبولوجيين واللسانيين على وجه الخصوص، من أمثال فيبر ولفي ستراوس ولنر وهابرماس وغيرهم، يخلص إلى أن الأنساق الفكرية المحلية المخالفة للحضارة الغربية لها عقلانية خاصة بها، تحتم على الدارس الإنصات لروح هذه الثقافات والتسلح بأدوات منهجية تنتمي تارة إلى فلسفة اللغة، وتارة إلى السوسيولوجيا وأخرى إلى الأنتربولوجيا. كما يخلص إلى أن أفضل وسيلة لملاءمة هذا الفهم للعقلنة بين خطابي الكونية والنسبية هي الاستناد إلى نظرية التعددية الثقافية الداعية إلى التعايش في مواجهة هيمنة النموذج الغربي المؤدية إلى الاصطدام. ولن يتأتى ذلك إلا بممارسة النقد الداخلي المستمر للعقلنة الغربية ولطبيعة أنساقها المتمركزة حول الذات.

هكذا تكون هذه المداخلة قد اتخذت مدخل العقلنة لمقاربة العلاقة بين الثقافة الغربية وغيرها من الثقافات الهامشية أو المهمشة، والمهيمَن عليها في أغلب الأحوال. وتأتي مساهمة ذ. المغراوي - باللغة الفرنسية - لتطرح مفهوم "دراسة المجالات المهمشة" (Subaltern studies) بكيفية مخصصة.

يقدم الباحث الأسس النظرية للمدرسة التي تبنت هذا المفهوم أساسا لتصور جديد في الكتابة التاريخية بالهند، مما أحدث قطيعة إبستمولوجية ترتكز على مقاربة التاريخ بصيغة الجمع، وما يقتضيه ذلك من تفاعل حقول معرفية مختلفة. ويعرّف لفظة "المهمشين" استنادا إلى رناجيت وها، بكونهم يتمثلون في الفئات المقصية بسبب انتمائها الطبقي أو الفئوي أو الجنسي أو

العرقي أو اللغوي أو الثقافي. وإذا كانت المدرسة المذكورة قد ترعرعت منذ سنة 1982، فإن ذلك لا يعني أن لها توجها موحدا بين كل المحسوبين عليها. بل إن جملة من الاختلافات بين روادها نشأت من مرجعياتهم التي نهلت، بدرجات متفاوتة، من أطروحات ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار وما بعد البنيوية والماركسية في إطار تفاعل عام مع نقاش إبستمولوجي هم العلوم الاجتماعية بالدول الأنلوسكسونية. فكان المسعى هو تقديم دراسة للمهمشين من خلال نقد الإسطوغرافيا التقليدية والتركيز على التوجهات الكبرى والمفاهيم المساهمة في بلورة توجه جديد للإسطوغرافيا الهندية. وقد جاء هذا الاهتمام بدراسة تاريخ المهمشين في سياق حركات طلابية احتجاجية ذات نزوع يساري مع نهاية الستينيات من القرن العشرين، وكان جزءا مما عرف بالدراسات ما بعد الاستعمارية. على أن صدور كتاب ادوارد سعيد حول الاستشراق سنة 1978، فتح نقاشا عاما حول نظرة الغرب للآخر، وطرح أهمية المعطى الثقافي في قراءة تاريخ الشعوب. فبرز توجه جديد في البحث التاريخي متأثر بأطروحات كل من ميشال فوكو وجاك دريدا وجاك لاكان وبيير بورديو. وجاءت دراسة المهمشين تجسيدا للارتباط، بشكل أو بآخر، بالمحرك الثقافي، بموازاة مع الاهتمامات الجديدة للأبحاث ما بعد الاستعمارية. فكانت انطلاقة المدرسة المذكورة سنة 1982 بمشروع انخرط فيه مؤرخون وأنثربلوجيون هنود يرمي الى تحرير الإسطوغرافيا الهندية من الهيمنة النخبوية بكل تلاوينها، سواء كانت استعمارية أو وطنية أو ماركسية، وكان في ذلك تجاوب مع دعوة أنطونيو كرامشي التي تحث "المثقف العضوي" على ضرورة الاضطلاع بمسؤولياته تجاه العمال والفلاحين، والمهمشين بصفة عامة. كما أن الباحث توقف عند مفهوم "التاريخ من تحت" الذي وجه الكتابة التاريخية نحو إعادة النظر في الاصطفاف الوطني ضد المستعمر وما اقترن به من تأجيل للخوض في التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع الهندي. فاعتمدت مدرسة تاريخ المهمشين وسائل جديدة لتحليل وإعادة قراءة المكتوب والشفاهي سواء في خطاب الحركة الوطنية أو الاستعمار، مع نقدها للمقاربة الاقتصادوية والمتعالية للمؤرخين الماركسيين، جاعلة مفاهيم "المجال المستقل للمهمشين" و"سياسة الشعب" أساسا لفهم

الموقع والدور الفعلي للفئات المهمشة بالهند. وفي الختام خلص الباحث إلى التأكيد على أهمية هذا النوع من الكتابة التاريخية، بالنسبة للمؤرخين المغاربة، لكونه كفيلا بإحداث القطائع وإعادة القراءة، ومساءلة الوثائق، بل ودفع الإسطوغرافيا المغربية في اتجاه مراجعة ذاتها وأدواتها.

وفيما يتعلق بالمداخلة الثالثة - وهي لـ ذ. القادري بوتشيش - فإنها تطرح مختلف القضايا المرتبطة بالانتقال من التاريخ السلطاني إلى تاريخ المهمشين، مركزة على جانبين: الأول كشف الخلل الذي طبع المنهج التاريخي العربي خلال العصور الوسطى بسبب الموقف السلبي من الشرائح الاجتماعية المهمشة، والثاني الأدوات المنهجية المتاحة لانتشال تاريخ المهمشين من النسيان، وطي المسافة الفاصلة بين التاريخ السلطاني وتاريخ من لا صوت لهم.

عمل الباحث في الجانب الأول على توضيح تشخيص ابن خلدون لخلل المنهج التاريخي العربي من خلال انتقاده للتاريخ السلطاني، وإدانته لإقصاء تاريخ العامة، وسجل أن ما دعا إليه ابن خلدون في هذا الباب يعتبر أول صيحة منهجية فطنت إلى أهمية دراسة تاريخ المهمشين. وفي السياق نفسه، فسر منهجية التهميش التي هيمنت على الكتابة التاريخية العربية الوسيطية والتي تتشكل من مجموعة من المكونات هي : الطمس والتعتيم المتعمد وما يليه من وصم الجماعات الهامشية بعبارات قدحية؛ الرقابة والاستيعاب، إذ أن المؤرخ الوسيطي كان يرى في كل حركة مناوئة للسلطة - وغالبا ما كانت تأتي من جانب الفئات المهمشة - مسّا بقداسة مبدأ وحدة الأمة؛ التماهي مع الشخصية الكاريزمية للحاكم وبالتالي تغييب الفئات الاجتماعية المهمشة من التاريخ؛ دون إغفال التهميش الذاتي، حيث يحمل الباحث الجماعات المهمشة مسؤولية تحجيم دورها وخروجها من دائرة الضوء، إذ أنها لم تخلف مصنفات أو كتابات يستعين بها المؤرخ المعاصر لتحليل وجهة نظرها والإطلاع على "مشروعها" المدني وتوجهاتها العامة.

أما بخصوص الجانب الثاني، فقد ركز الباحث فيه على عنصرين : يتمثل الأول في ارتحالات المؤرخ في مساحات الهامش والمهمش، وهذا يتطلب منه تنويع الرؤية والأدوات المنهجية. وتتم الارتحالات عبر مستويات عدة، هي

الارتحالات على مستوى الأشخاص المؤرخ لهم وعلى مستوى والمكان والزمن والجنس (من الرجل إلى المرأة) والارتحال بين المجال الشرعي والفضاء المحظور وكذا على مستوى مختلف حقول البحث. أما العنصر الثاني، فيتعلق بتكثيف المناهج في الكتابة التاريخية ومنها : المنهج الكمي الإحصائي والمنهج السيميائي، والمنهج الأنتروبولوجي، والمنهج البنيوي. وبالإضافة إلى هذه المناهج، دعا الباحث إلى اعتماد تحقيب زمني للمهمشين، واعتماد الوثيقة المجازية والكتب "الصفراء" وعدم الاقتصار على الوثيقة المخزنية.

أما بحث ذ. السعداني حول موقع الهنود في إسطوغرافية الولايات المتحدة الأمريكية فإنه ينقل اهتمامنا إلى الفئات المهمشة في القارة الأمريكية، متسائلا عن أسباب وخلفيات تهميش فاعلين اضطلعوا بأدوار معتبرة في بناء الولايات المتحدة الأمريكية. تم تناول هذا الموضوع من خلال تتبع مسار الإسطوغرافيا الأمريكية التي ركزت منذ منتصف القرن التاسع عشر على تاريخ البلد في صيغة المفرد مكتفية بالحديث عن البيض الأنجلوساكسونيين البروتستانت (WASP)، متناسية بقية مكونات المجتمع الأمريكي وفي مقدمتها الهنود. ومن الذين مثلوا هذا التوجه جورج بانكروفت (George Bancro) وفرانسيس باركمان (Francis Parkman) المتأثر بأعمال لويس هنري مورغان (Lewis Henry Morgan) الأنثروبلوجية، وكان من دعاة التفسير البيولوجي للسلوك البشري، ويلح على تفوق العنصر الأوروبي على بقية الأعراق البشرية لأسباب جينية بحيث أنه نعت الهنود بأحقر الصفات.

ومع بداية القرن العشرين ظهر باحثون آخرون عملوا على نسف الخلفية الفلسفية للباحثين الأوائل مما سمح شيئا فشيئا بإدراج الهنود في تاريخ أشمل وأعم. وقد مثل هذا الاتجاه الثاني قلة من المؤرخين الأمريكيين، أبدوا تعاطفا مع الهنود، ومنهم المؤرخ الشاب جون ويليام دي فوريست (John William De Forrest). لقد نهل هذا الاتجاه من أنثروبلوجية المدرسة الانتشارية التي آمنت بمفهوم نسبية الثقافات، وتمكنت من الوقوف في وجه العنصرية، وهو داء كان ينخر المجتمع الأمريكي. ومن الذين مثلوا هذا الاتجاه أيضا

الأنثروبلوجي ألفرد كروبر (Alfred L. Kroeber)، المختص في دراسة هنود كاليفورنيا، والذي دافع عنهم في مسعاهم للحصول على حقوقهم الترابية، وتبنى أسس النسبية الثقافية التي تعتبر كل الناس متحضرين دون أن تكون ثمة ثقافة أرقى من أخرى. وقد اقتضى إدماج الهنود في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية عدم الاكتفاء بالوثائق الأوروبية والأورو - أمريكية، لأنها تتضمن أحكام قيمة وسوءا في الفهم وتحريفات متعمدة. لذا كان من اللازم الاعتماد على وثائق السكان المحليين المكتوبة منها والشفوية. أما الأركيولوجيا، فقد أظهرت محدوديتها في مقاربة كثير من القضايا التاريخية الهندية، في حين ما زالت محاولات الاستفادة من المعطيات اللسانية والإثنوغرافية تشكو من مشاكل منهجية. إلا أن استخدام كل هذه المصادر والمقاربات في ذات الوقت يمكن أن يوصل إلى نتائج أفضل.

وإذا كان من اللازم في السابق الاعتماد على كتابات الأورو - أمريكيين لمعرفة تاريخ الهنود، فقد ظهر على الساحة الثقافية الأمريكية مؤرخون من أصول هندية. غير أنه لا بد من اعتماد كتابات الفريقين لفهم تاريخ المحليين، ذلك أنه منذ أن التقى الأوروبيون بالهنود أثر كل فريق في الآخر. ومن أجل إعادة كتابة تاريخ الهنود، تم الاعتماد في البداية على الذاكرة الفردية والذاكرة الجمعية. وحظيت سير الهنود باهتمام أكبر في عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم. وفي هذا السياق، انخرط كثير من المفكرين الملتزمين في الدفاع عن قضايا الهنود وفي إعادة اكتشاف مجتمعاتهم من جديد، ومن بينهم جون كولير (John Collier). ومع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، تزايدت الكتب التاريخية التي تراعي وجهة نظر المغلوبين. كما انطلقت عدة دعوات من أجل تغيير المفاهيم والمصطلحات التي كانت تحط من قدر الهنود. وقد ترتب على هذا التوجه توسيع رقعة القضايا التاريخية ببلورة ما يعرف بالإثنوتاريخ (ethnohistory). وعلى الرغم من كون الأنثروبلوجيين هم الذين وضعوا أسس الدراسات الإثنوتاريخية، إلا أن هذه الأخيرة سرعان ما جلبت اهتمام المؤرخين الذين ساعدوا على ضبط الرصيد الوثائقي المكتوب والشفوي للهنود. وتنوعت المواضيع المرتبطة بتاريخ الهنود وانتقلت من الاهتمام بالخاصة إلى محاولة مقاربة قضايا متعلقة بالجماعات، ومن الاشتغال بقضايا السياسة

والحرب إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مستفيدة في هذا السياق مما أنتجته مدرسة الأنال (الحوليات) الفرنسية. هكذا وجد تاريخ الهنود مكانته في الإسطوغرافية الأمريكية إلى جانب تاريخ الأفرو-أمريكيين والنساء والمهاجرين والعمال.

بعض المجموعات المهمشة الكبرى بالمغرب

تندرج ثلاث مداخلات تحت هذا العنوان، وتتعلق بتحليل حالات مجموعات مهمشة كبرى في تاريخ المغرب كالرقيق والنساء والمجذومين.

تعرض ذ. بنمليح في مداخلته للعلاقة بين الرقيق وسادتهم وقسمها إلى بعدين : الأول هو الممارسات التهميشية إزاء الرقيق ضمن ثلاثية الامتلاك والتمييز والإدماج، والثاني هو رد فعل هؤلاء على تلك الممارسات.

بين الباحث في الجانب الأول توظيف المصادر لمصطلحات تنم عن تشييء الرقيق بما يجعلهم قابلين للامتلاك والتداول، بحيث يكون من حق المالك أن يتصرف فيهم بيعا أو هبة أو توريثا أو استئجارا. وتم تمييز بعضهم عبر إخصائهم، وتجريدهم من نسبهم، وإطلاق أسماء خاصة عليهم غالبا ما كانت أسماء تحيل على كونهم ممتلكات ثمينة، في حين جردت المصادر أكثرهم من أسمائهم الأصلية. أما الرقيق الذين أضيفت كنى وألقاب إلى أسمائهم تثبت علاقة نسَبية وهمية تربطهم بسيدهم القديم، فكانوا من المقربين من السلطة. ولم يكن إدماج الرقيق عبر تعليمهم وعتقهم هو القاعدة مما يؤكد تهميشهم، كما أن تعليمهم لم يقِهم من النظرة الدونية التي كانت عالقة بهم. ومن جهة أخرى، فقد تجلى تهميش الرقيق أيضا في مستوى عيشهم، من غذاء لا يشبع البطن، ولباس لا يستر سوى العورة، ومأوى يجهل عنوانه، كل ذلك في ظروف قاسية وصلت إلى الشتم بل إلى الضرب والكي.

أما الجانب الثاني المتعلق برد فعل العبيد إزاء الممارسات التي طالتهم، فقد تمثل في السعي إلى الاندماج عبر محاولة تملك بعضهم لإماء أو عبيد تشبها بالأحرار اعتقادا منهم أن ذلك يرتقي بهم اجتماعيا. على أن أهم ردود فعل العبيد، في محاولة لتجاوز التهميش والعنف الذي مورس ضدهم، تمثلت

في السعي إلى العتق بوسائل مختلفة كالوصية والتدبير والمكاتبة، وإن كان مصير أغلبية العبيد بعد العتق لم يخرجهم من وضعية التهميش، مما دفع بعدد من العبيد إلى الإباق رغم أفقه المجهول، كما أن ردود الفعل قد وصلت أحيانا إلى الثورة على مالكيهم بل وقتلهم.

وفيما يتعلق بالمداخلة الثانية في هذا المحور - وهي لـ ذ. ستيتو -، فإنها ركزت على خدمة النساء في البوادي المغربية وعرض فيها الباحث المجالات المهمشة في الأرياف المغربية من زاوية طرق الإنتاج وأدواته ووسائله، مركزا على مشاركة النساء، من مختلف الأعمار، في مستويات الإنتاج المتنوعة في هذه المجالات نتيجة ما تتطلبه من جهد مضني على مدار السنة الفلاحية. ويعتقد الباحث أن الحاجة إلى خدمة النساء في تلك المجالات الهامشية ترسخت منذ عقود قديمة.

بعد ذلك تم التدقيق في قضية خدمة المرأة في البوادي من خلال نصوص تاريخية وموقف بعض الفقهاء من تلك الخدمة، وبين الباحث أن عمل المرأة طال الأشغال الزراعية بل حتى التجارية، موضحا أن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة لم تكن في عمومها مضبوطة بأحكام الشريعة ولا بعرف أو عادة، وإنما كانت تخضع لما تمليه الظروف والحاجة. كما أوضح تعاطف بعض الفقهاء والمتصوفة مع النساء الفقيرات منهن خاصة، ودعوتهم إلى إنصافهن في الميراث لا سيما أنهن يسهمن بحصص مهمة في الإنتاج الفلاحي، ولهن دور مهم في خلق الثروة ومراكمتها، ودعم أركان الاقتصاد العائلي بصفة عامة.

ولم يفت الباحث التأكيد على توسع انخراط نساء البوادي المغربية اليوم في النشاط الفلاحي مقارنة بأعداد الذكور في هذا القطاع نتيجة لعدة عوامل منها حاجيات الاستهلاك المتزايدة للأسر القروية لاسيما بعد تزويد مجموعة من المناطق القروية بالكهرباء. ثم الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة للذكور نحو المدن، وانخراط هؤلاء في سلك الجندية بشكل طوعي أو في شكل تجنيد، وأخيرا توسيع قاعدة التمدرس في العالم القروي، واستفادة الذكور منه أكثر من الإناث لأسباب مختلفة.

أما المداخلة الثالثة - وهي لـ ذ. جادور - فقد تناولت موضوع المجذومين وما يكتنفه من صعوبة اعتبارا لقلة المادة المصدرية المرتبطة به، وما لهذا الأمر من علاقة بالأبعاد الدينية والأخلاقية التي تحث على عدم التشفي في ما قدر الله وحكم.

تمحورت المداخلة حول مرض الجذام المؤدي إلى التهميش عبر عزل المرضى في حارات خاصة، حيث يرجح الباحث أن كل مدينة كبرى في المغرب كانت تتوفر على حارة للجذامى. ووضح المواضع التي كانت تختار لتشييد هذه الحارات، تحديدا بشرق المدن، وبمحاذاة المجاري المائية. وإذا كان التموضع الأول والثاني لأسباب صحية، فإن سكن الجذامى بالكهوف ارتبط إما بالبدايات الأولى لتهميشهم، أي قبل أن يقدم المخزن على تخصيص حارات لهم، إذ كانوا يضطرون إلى الانعزال بها كملاذ يبعدهم عن الضغوط النفسية والاجتماعية التي كانت تمارس عليهم داخل مراكز المدن.

كما كشف الباحث بعد ذلك عن التنظيم الداخلي الذي كانت تخضع له هذه الحارات، وبين المشرفين على تسييرها، ومصادر وأشكال تمويلها التي اضطلع المخزن فيها بدور كبير، مثلما كان للأحباس دور مهم في هذا الباب، إضافة إلى الصدقات والهبات التي كان يتبرع بها بعض أفراد المجتمع. وعموما، فإن تسييرها بني على معايير وقيم تنظيمية تستمد أسسها من البعدين الديني والدنيوي. لكن أوضاع المجذومين كانت تزداد سوءا خلال فترات الفتن والمجاعات والأوبئة، حيث كان يتوقف تمويل المخزن، ويمسك المحسنون أيديهم عن تقديم الصدقات. وعلى الرغم من شح المعلومات بهذا الخصوص، فإن المجذومين لم يعيشوا في عزلة تامة عن المجتمع، إذ إنهم حافظوا على بعض الروابط، وإن ظلت محدودة، مع بقية المجتمع سواء من خلال من يزورهم في حاراتهم، أو عبر تنقل بعضهم في أزقة وأحياء المدينة. على أنه لم يكن يسمح بدفنهم إلا في الحارات.

وتناول الباحث بعد ذلك الصورة التي ترسخت في ذهنية المجتمع حول الشخص المجذوم إذ تعتبر الإصابة بالجذام ابتلاء إلهيا، وامتحانا في الدنيا قبل الآخرة، وعقابا من الله نظرا لما كان يخلفه هذا المرض من انعكاسات بدنية ونفسية أليمة تتمثل في المعاناة وفقدان الأهل والأحباب. كما تعرض للأوضاع

الاجتماعية للمجذومين لاسيما طبيعة الضغوط العائلية والاجتماعية التي كانوا يخضعون لها، والموقف الشرعي الذي اتخذه الفقهاء من المصابين بالجذام، مستفيدا لتوضيح كل ذلك من كتب النوازل بشكل كبير.

وفي سياق حديثه عن الأوضاع الاجتماعية للمجذومين، لم يغفل الباحث المقارنة، ولو بشكل موجز، بين أوضاع المجذومين المغاربة ونظرائهم في أوروبا خلال نفس الحقبة. وخلص إلى أن وضعية الجذامى بالمغرب كانت أفضل بكثير مما كان عليه نظراؤهم بأوروبا، إذ أن قيم الإسلام القائمة على الإيمان بالقدر والتضامن والتكافل خففت نسبيا من معاناتهم.

ظاهرة التهميش عبر بعض النماذج المحددة

يشمل هذا المحور ثلاث مداخلات تتعلق كلها بمجموعات خاصة من المهمشين منها نموذج الكنزيين، أي أولئك الأشخاص الذين يجرون وراء البحث عن الكنوز واستخراجها، ثم حالة العديد من المهمشين الذين اتخذهم القناصلة الأمريكيون محميين خلال القرن التاسع عشر، ومنها أخيرا ساكنة حي هامشي بمدينة الرباط خلال القرن العشرين.

ينطلق ذ. الهلالي في مداخلته من الإشارة إلى راهنية موضوع الكنزيين في الصحافة والمحاكم المغربية محاولا بذلك ربط الحاضر بالماضي واعتماد المنهج التراجعي للكشف عن هذا الموضوع الذي يتصل بظاهرة التهميش في مستويين: يتمثل الأول في شح المادة المصدرية المتعلقة به على اعتبار أنه ليس مسكوتا عنه فحسب، وإنما هو بطبيعته ملفوف بالسرية. ويمكن تقسيم ما يتوفر حوله من مادة إلى كتابات جغرافية، وأخرى من صنف الأوفاق والعلوم الخفية كالطلاسم وكتب السحر والجداول بالإضافة إلى مصادر ذات طبيعة فقهية - صوفية أو معيارية - أخلاقية أكثر منها إخبارية. ويرتبط المستوى الثاني بهامشية الكنزيين في المجتمع كما تدل عليه النظرة القدحية التي عكستها هذه المصادر إزاءهم.

تساءل الباحث في البداية عن أصل فكرة التنقيب عن الكنوز، فربط الاعتقاد بوجودها بالظروف التاريخية الصعبة التي مر منها المغاربة أواخر

العصر الوسيط، مما أسهم في ظهور فئة من الحالمين بالعثور على الثروة، ومنهم الكنزيون. ثم عرّف الباحث بالكنزيين ووضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية وتنظيماتهم، والأسباب التي دفعتهم إلى البحث عن الكنوز، مشيرا إلى أن الدولة ذاتها لم تنأ بنفسها، في بعض الأحيان، عن الانخراط في مثل هذا النشاط.

بعد ذلك، تعقب الخطوات التي يتبعها الكنزيون من حيث الوسائل التي يسخرونها كالتقاييد المرتبطة بأماكن وجود الكنوز وزمن التنقيب عليها وطرق السحر والتعزيم الواجبة في اعتقادهم لرفع عوائق السحر والطلاسم التي كانت تقف حائلا بينهم وبينها، دون إغفال الحديث عن الوسائل المادية للوصول إلى الكنز والمخاطر التي تعترض الكنزيين أثناء عملية التنقيب حيث تصل أحيانا إلى الموت، مع الإشارة إلى العقوبات التي تنوب من يضبط متلبسا بهذا الفعل. واهتم الباحث أخيرا بطبيعة ومرجعية النظرة الدونية التسفيهية للفقهاء والصوفية إزاء الكنزيين وخاصة النقد الذي وجهه ابن خلدون إلى عملية التنقيب عن الكنوز. وفي المجمل فإن الباحث يرجح ارتباط موضوع التنقيب عن الكنوز بالمعتقد أكثر من ارتباطه بالواقع مما يجعل الاهتمام به يندرج ضمن تاريخ الذهنيات.

وتنقلنا ذة. القباقبي اليعقوبي في مداخلتها إلى حيز غير منتظر يتمثل في ارتباط بعض الفئات المهمشة بالتغلغل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر، من خلال نموذج القناصل الأمريكيين الذين ربطوا صلات متينة مع عدد من المهمشين، سواء كممثلين قنصليين بكل ما كانت تكفله لهم مختلف المعاهدات من حقوق وامتيازات، أو بصفتهم الشخصية بحثا عن المصلحة والاستمتاع.

كانت بطائق الحماية القنصلية هدفا منشودا لأعداد متزايدة من المهمشين، لما كانت تتيحه لحامليها من إمكانية التخلص من سلطة المخزن والاستفادة من الامتيازات الجبائية والقضائية التي تخولها لهم، بالإضافة إلى الانعتاق من البؤس والوصول إلى الحظوة والجاه. وقد غلب على سياسة القناصلة ابتزاز المحميين من المهمشين، وتسخيرهم للقيام بالسرقة (سرقة دار

فيليكس ماثيوس نموذجا) بهدف استخلاص التعويضات الباهظة من المخزن، كما أنهم استغلوا المهمشين في قضايا الدعارة.

والملاحظ أن صلة القناصل الأمريكيين بالمهمشين خلال القرن التاسع عشر تحيل على بساطة تجربتهم بالمقارنة مع نظرائهم الأوروبيين مما أفسح المجال أمام الهواة والباحثين عن الاغتناء السريع لممارسة العمل القنصلي وأدى بهم بالتالي إلى الوقوع في عدد كبير من التجاوزات خلفت صدامات متكررة مع المخزن.

أما مداخلة ذ. رويان، فإنها تعالج ظاهرة التهميش من خلال تاريخ بعض الأحياء الفقيرة بمدينة الرباط، معتمدة على نموذج دوار الدوم منذ نشأته إلى مستهل الثمانينيات من القرن العشرين. تناول المؤلف موضوع الأحياء الهامشية التي نشأت في عدد من المدن المغربية نتيجة للهجرة القروية المتزايدة غداة الاحتلال الاستعماري للمغرب. وقد مثلت هذه الأحياء هواجس خاصة بالنسبة للسلطات الاستعمارية بسبب ما أفرزته من مشاكل اجتماعية وصحية كان من شأنها أن تهدد الساكنة الأوروبية.

قدم الباحث عرضا تاريخيا - اجتماعيا لحي دوار الدوم بدءا من مرحلة الترحل إلى مرحلة الاستقرار، وعرج على تركيبته السكانية حيث بين أن معظم سكانه كانوا ينحدرون من جنوب المغرب خاصة من مناطق أادير ومراكش. ثم وقف على مظاهر تهميش سكان هذا الدوار بدءا من الترحيل المستمر الذي طال ساكنته، ومرورا بقلة النظافة وما كان يترتب عليها من أمراض، فضلا عن مشاكل الماء والإنارة حيث كان عدد السقايات قليلا مطبوعا بضعف الصبيب مما أفرز امتداد طوابير المنتظرين لنوبتهم من الاستسقاء. أما فيما يخص الإنارة، فقد اعتمد السكان فيها على الشمع والقناديل وفوانيس الغاز أو الكاربون مما كان يتسبب أحيانا في حرائق خطيرة. على أن أهم مظهر من مظاهر تهميش هذا الدوار قد تمثل في السكن غير اللائق وقلة المرافق، فتوزع سكان الدواوير بين البراريك والخيام والنوايل والكهوف. ولم يكن الدوار يتوفر إلى حدود 1960 سوى على مستشفى خشبي واحد ومدرستين، مما يدل على أن تهميش هذا الدوار وساكنته استمر حتى ما بعد الاستقلال.

هكذا، ومن خلال استعراض محتويات البحوث المضمنة في هذا المؤلف، يبدو امتداد الاهتمام بموضوع المهمشين في الزمان والمكان من القرون الوسطى إلى القرن العشرين ومن القارتين الهندية والأمريكية إلى الأندلس والمغرب. ومن ناحية أخرى، اهتمت المواضيع المدرجة هنا بالقضايا ذات الطابع النظري المؤطر لدراسات المجالات الاجتماعية المهمشة كما اهتمت بعدد من حالات التهميش سواء تعلق الأمر بمجموعات كبرى من المجتمع كالرقيق والنساء أو بمجموعات محدودة كالجذامى والكنزيين. إلا أن هذه المقاربات لم تلامس إلا بصفة غير مباشرة جانبا هاما من إسهام "دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة"، ألا وهو قدرة المهمشين على الفعل للتأثير في مجرى مصيرهم، مما يجعل من هذا المؤلف مدخلا لهذا الحقل من الدراسات يرجى له أن يستحث باحثين آخرين على المغامرة العلمية فيه.

ولا يفوتنا هنا أن ننوه بأن هذا العمل ما كان له أن ينجز لولا الدعم المستمر والعناية الخاصة التي أولاها له السيد عميد الكلية ذ. عبد المجيد القدوري منذ أن كان فكرة لدى مكتب الجمعية المغربية للبحث التاريخي إلى أن انعقد ندوة فصدر مؤلفا. فإليه وإلى طاقمه الإداري عميق الشكر والامتنان. كما يطيب لنا أن نتوجه بالشكر إلى الزملاء في مختبر المغرب والعوالم الغربية: التاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية وإلى كافة الزملاء أعضاء مكتب الجمعية على ما أسدوه من جهود حثيثة لإنجاح الندوة ثم لتتبع جمع أعمالها ومراجعتها وتصحيحها إلى أن صدرت في الحلة التي هي عليها. وأخيرا وليس آخرا نتوجه بالشكر إلى مصلحة النشر بالكلية على حسن تعاونها ودقة متابعتها.

المنسقون